

فان العروة تبدأ بالام والاضل وروي الشبان خير اليم ارم الحلق  
 فقالوا يا رسول الله والمقصود فقال اليم ارم الحلق من قاله في الصلاة  
 والمقصود **ونقص المراد** ولا تؤمر بالحلق والحقيقة تليها روي  
 ابو داود باسناد صحيح كافي المجموع ليس علي السائل انما علي النساء  
 التقصير وذكره الحلق ونحوه هذا اجراق او الزالة سورة اوتق لغير  
 ذكر من نبي وخشي انه بها مثله ومقدم لونه احد راجع يعتقد  
 بخلاف التقصير ومواده بالمرأة التي فيحمل الصغيرة لانها اذا  
 اطلقت في مخالفة الرجل كما هنا تناولتها وهو الاوق في الكلام  
 وان جئت الاستوى واعترضه غيره استثنى الصغيرة التي اتممت  
 الي زمن يترك فيه شعرها ولو وضع السيد الامة منه حرم وكذا لو لم  
 يمنع ولم ياذن كما بينه ايضا قيل وهو مخد ان لزم منه خوات  
 تمنع او تقصر قيمة والا فاذن لها في النكاح لانه في فعل ما يتوق  
 عليه التحلل وان كان مقصودا ويرى بان الاذن المطلق ينزل علي  
 حالة نبي النبي والحلق في حقها من غير وجوب علم الحرة المزوجة  
 ان صحتها الزوج وكان فيه نوان استمتاع ايضا فيما يظهر وكذا  
 ايضا انه يمنع الواو بها وفيه وقفة بل الاوجه خلافه لان التقصير  
 يقع مصلحتها والاولى كون التقصير بقدر اهلها من جمع الراس  
 وشكل ما هو المرأة الكافرة اذا اسلمت فلا تخلف راسها او ما خبير  
 ان عكس شعرا الكفر ثم اعتقل يجوز علي الذكر والوجه التسوية  
 بينها وبين الذكر في ذلك وينبغي كما قاله بعض المتأخرين استئذان  
 حلق راس الصغيرة يوم سابع ولا ذمها للتصدق بزينة فانما يجب  
 كما هو جواب في باب العقيقة واستنحهم بعضهم من كراهة الحلق  
 للمرأة ما لو كانه راسها ذكبا لا يمكن زواله الا بالحلق لمخالفة  
 حب ونحوه وما لو حلق راسها التحق كونها امرأة فتونا علي كذا  
 من الزنا وتؤخذ ذلك ولقد اسلم لها ليس الرجالي في هذه الحالة  
 والحلق في ذلك كالاتي ويستثنى من كون الحلق افضل للذكر  
 ما لو اتم قبل الحج في وقت الحلق فيه جاي يوم الحرام يسود

المرأة التي في حمل الصغيرة لانها اذا اطلقت في مخالفة الرجل كما هنا تناولتها وهو الاوق في الكلام وان جئت الاستوى واعترضه غيره استثنى الصغيرة التي اتممت الي زمن يترك فيه شعرها ولو وضع السيد الامة منه حرم وكذا لو لم يمنع ولم ياذن كما بينه ايضا قيل وهو مخد ان لزم منه خوات تمنع او تقصر قيمة والا فاذن لها في النكاح لانه في فعل ما يتوق عليه التحلل وان كان مقصودا ويرى بان الاذن المطلق ينزل علي حالة نبي النبي والحلق في حقها من غير وجوب علم الحرة المزوجة ان صحتها الزوج وكان فيه نوان استمتاع ايضا فيما يظهر وكذا ايضا انه يمنع الواو بها وفيه وقفة بل الاوجه خلافه لان التقصير يقع مصلحتها والاولى كون التقصير بقدر اهلها من جمع الراس وشكل ما هو المرأة الكافرة اذا اسلمت فلا تخلف راسها او ما خبير ان عكس شعرا الكفر ثم اعتقل يجوز علي الذكر والوجه التسوية بينها وبين الذكر في ذلك وينبغي كما قاله بعض المتأخرين استئذان حلق راس الصغيرة يوم سابع ولا ذمها للتصدق بزينة فانما يجب كما هو جواب في باب العقيقة واستنحهم بعضهم من كراهة الحلق للمرأة ما لو كانه راسها ذكبا لا يمكن زواله الا بالحلق لمخالفة حب ونحوه وما لو حلق راسها التحق كونها امرأة فتونا علي كذا من الزنا وتؤخذ ذلك ولقد اسلم لها ليس الرجالي في هذه الحالة والحلق في ذلك كالاتي ويستثنى من كون الحلق افضل للذكر ما لو اتم قبل الحج في وقت الحلق فيه جاي يوم الحرام يسود

راسه

راسه من الشعر فالتقصير له افضل كما نص عليه في الاسلا والاطلاق  
 ثم سمع استخبار الحلق في الحج والتقصر في العمرة ليقع الحلق في  
 اكل العباد نبي يجوز علي ما اذا لم يتسود راسه قبل الحج والا  
 حلق في العمرة ايضا اخذت التقصير الذي قبله واخذوا في روي وهو المتمد  
 من النص ان مثله ياتي فيما لو قد راجح علي العمرة وكلاهما من  
 المذكورين تاريخ فيه ولو خلق له الراس حلقا اوجها في العمرة  
 والاخر في الحج ليركبه لان تقا القزح ثم حلق افضلية الحلق  
 ما لم يتسود فان نذره في حج او عمرة تعين وتميزه **فهي** لانه في  
 حقه قربة بخلاف العمرة والحجتي ولو استنصله بما لا يسهل حلقا  
 حصل له التحلل وان اتم ولزمه دم قالونذ الراسي فربك ولا يجزيك  
 الحلق لو طلع شعوره فيما يظهر لان الشكل انما هو الزالة مستوي  
 عليه الاحرام ثم نذر الحلق قد يظلمه كلاله علي الحلق او ان  
 احلق فيكفه ثلاث شعرات وقويصرح بالاستيعاب فليزيمه  
 حلق الجميع ومنه ما لو قال لله علي حلق راسي فيما يظهر لان  
 هذه الصفة مع ملاحظة الفرق تفيد اليوم وفيه فارق ما مر  
 في الآية ويكفي في الحلق الواجب مساهم ولا يشترط الامعان في  
 الاستنصال ويقرب الوجوه الي اعتبار عدم الروية اي روية  
 الشعر قاله الامام والوجه ان المراد روية الذي العظر  
 المتكامل عند قرب من الراس **والحلق** اي ازالة شعر الراس  
 او التقصير في حج او عمرة في وقت **نكح علي المشهور** في كتاب عليه  
 اذ هو المذكور افضل من التقصير والتقصير ايضا يقع في العبادات  
 دون المعاجات وعلي هذا هو ركنا كاساني وقيل واجب والثاني هو  
 استباحة محظور فلا يثاب عليه لانه محرم في الاحرام فلم يكن نسكا  
 كلبس الحنيط **واقفه** اي ازالة شعر الراس او التقصير **ثلاث شعرات**  
 من راسه فلا يحرم شعر غيره وان وجبت فيه العذبة ايضا لو ورد  
 بعد ازالة الحلق او التقصير فيه واحتصاص كل منهما عادة بشعر الراس  
 وشمل ذلك المسترسل عنه وما لو اذنها متفرقة كافي المجموع

المرأة التي في حمل الصغيرة لانها اذا اطلقت في مخالفة الرجل كما هنا تناولتها وهو الاوق في الكلام وان جئت الاستوى واعترضه غيره استثنى الصغيرة التي اتممت الي زمن يترك فيه شعرها ولو وضع السيد الامة منه حرم وكذا لو لم يمنع ولم ياذن كما بينه ايضا قيل وهو مخد ان لزم منه خوات تمنع او تقصر قيمة والا فاذن لها في النكاح لانه في فعل ما يتوق عليه التحلل وان كان مقصودا ويرى بان الاذن المطلق ينزل علي حالة نبي النبي والحلق في حقها من غير وجوب علم الحرة المزوجة ان صحتها الزوج وكان فيه نوان استمتاع ايضا فيما يظهر وكذا ايضا انه يمنع الواو بها وفيه وقفة بل الاوجه خلافه لان التقصير يقع مصلحتها والاولى كون التقصير بقدر اهلها من جمع الراس وشكل ما هو المرأة الكافرة اذا اسلمت فلا تخلف راسها او ما خبير ان عكس شعرا الكفر ثم اعتقل يجوز علي الذكر والوجه التسوية بينها وبين الذكر في ذلك وينبغي كما قاله بعض المتأخرين استئذان حلق راس الصغيرة يوم سابع ولا ذمها للتصدق بزينة فانما يجب كما هو جواب في باب العقيقة واستنحهم بعضهم من كراهة الحلق للمرأة ما لو كانه راسها ذكبا لا يمكن زواله الا بالحلق لمخالفة حب ونحوه وما لو حلق راسها التحق كونها امرأة فتونا علي كذا من الزنا وتؤخذ ذلك ولقد اسلم لها ليس الرجالي في هذه الحالة والحلق في ذلك كالاتي ويستثنى من كون الحلق افضل للذكر ما لو اتم قبل الحج في وقت الحلق فيه جاي يوم الحرام يسود

المرأة التي في حمل الصغيرة لانها اذا اطلقت في مخالفة الرجل كما هنا تناولتها وهو الاوق في الكلام وان جئت الاستوى واعترضه غيره استثنى الصغيرة التي اتممت الي زمن يترك فيه شعرها ولو وضع السيد الامة منه حرم وكذا لو لم يمنع ولم ياذن كما بينه ايضا قيل وهو مخد ان لزم منه خوات تمنع او تقصر قيمة والا فاذن لها في النكاح لانه في فعل ما يتوق عليه التحلل وان كان مقصودا ويرى بان الاذن المطلق ينزل علي حالة نبي النبي والحلق في حقها من غير وجوب علم الحرة المزوجة ان صحتها الزوج وكان فيه نوان استمتاع ايضا فيما يظهر وكذا ايضا انه يمنع الواو بها وفيه وقفة بل الاوجه خلافه لان التقصير يقع مصلحتها والاولى كون التقصير بقدر اهلها من جمع الراس وشكل ما هو المرأة الكافرة اذا اسلمت فلا تخلف راسها او ما خبير ان عكس شعرا الكفر ثم اعتقل يجوز علي الذكر والوجه التسوية بينها وبين الذكر في ذلك وينبغي كما قاله بعض المتأخرين استئذان حلق راس الصغيرة يوم سابع ولا ذمها للتصدق بزينة فانما يجب كما هو جواب في باب العقيقة واستنحهم بعضهم من كراهة الحلق للمرأة ما لو كانه راسها ذكبا لا يمكن زواله الا بالحلق لمخالفة حب ونحوه وما لو حلق راسها التحق كونها امرأة فتونا علي كذا من الزنا وتؤخذ ذلك ولقد اسلم لها ليس الرجالي في هذه الحالة والحلق في ذلك كالاتي ويستثنى من كون الحلق افضل للذكر ما لو اتم قبل الحج في وقت الحلق فيه جاي يوم الحرام يسود